



شَرَعْنَا / قَوْنَنَا إِسْرَائِيلَ لِاسْتِخْدَامِ الْأَشْكَالِ الْمُتْلَازِمَةِ مِنَ الْقُوَّةِ الْخَشِنَةِ وَالنَّاعِمَةِ ضِدَّ الْفِلَسْطِينِيِّينَ الْمُقْدَسِيِّينَ

د. كمال تبة

أكاديمي فلسطيني مختص بالقانون الدولي

(الجزء الأول)

هَدَفَتْ هذه الدراسةُ إلى التركيز على شرعنة / قَوْنَةَ إِسْرَائِيلَ لاسْتِخْدَامِ الْأَشْكَالِ الْمُتْلَازِمَةِ مِنَ الْقُوَّةِ الْخَشِنَةِ وَالنَّاعِمَةِ، ضِدَّ الْفِلَسْطِينِيِّينَ الْمُقْدَسِيِّينَ، واقتضت طبيعة البحث في اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة، وخرجت الدراسة بنتائج وتوصيات؛ لمواجهة السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى أسرلة الفلسطينيين المقدسيين وتهويدهم، وإحاطتهم وإخضاعهم، لكل أنواع القوة وأشكالها التي تتبناها إسرائيل في سياساتها تجاه الشعب العربي الفلسطيني، وخاصة المقدسيين منهم. وتهدف الدراسة إلى الإسهام المتواضع، في عملية بلورة الوعي وتشكيله لدى المجتمع الفلسطيني، حول الموضوع، وإظهار صور الإبداع الفلسطيني في مواجهتها؛ لفضح ممارسات الاحتلال من طمس، وتزوير، وتهويد، وأسرلة. وقد تم تخصيص جزء من الدراسة للجوانب القانونية الدولية ذات العلاقة بالموضوع، لتوصيف السياسات والإجراءات الإسرائيلية؛ بموجب مبادئ

القانون الدولي وقواعده، وخاصة القانون الدولي الإنساني، للوصول في النهاية إلى الخاتمة ومجموعة من التوصيات.

في مفهوم القوة الناعمة الإسرائيلية، وتلازمها مع القوة الخسنة في القدس يتم تعريف القوة الناعمة، بأنها القدرة على التأثير في الآخر؛ لا تُحاذ النتائج التي يرغب بها الفرد والقيادة بالتلازم مع، أو دون استخدام القوة الخسنة في الوقت ذاته. والقوة في العلوم السياسيّة هي القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة، أو حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تُخدم مالك القوة، وتزيد من رصيد مصالحه، ويتم استخدام القوة الناعمة، وتطبيقاتها بالتلازم مع القوة الخسنة، عبر ثلاث طُرُق رئيسية، هي:

- ممارسة التهديد والإكراه، وهو ما يُمكن أن نُطلق عليه «العصا».
- ممارسة الإغراءات، والعطاءات، وهو ما يُمكن أن نُطلق عليه «الجزرة».
- اجتذاب الآخرين إليك؛ لتجعل إرادتهم موافقة لإرادتك، وتجعل مسعاهم موافقاً لهدفك الذي تسعى إليه.

ويعود اصطلاح القوة الناعمة إلى أستاذ العلاقات الدوليّة الأميركي جوزيف س. ناي⁽¹⁾، الذي قام بتطويره في كتابي «ملزمون بالقيادة»، والذي أصدره عام 1990م، ثمّ عاود استخدامه في كتابه «مفارقة القوة الأميركيّة عام 2002م. وقد عرف جوزيف ناي، مفهوم القوة الناعمة بأنه «سلاح مؤثّر يسعى إلى تحقيق الأهداف عن طريق الجاذبيّة، بدلاً من الإرغام، أو دفع الأموال»⁽²⁾. وهذه الجاذبيّة يُمكن نشرها بطُرُق شتى: الثقافة الشعبيّة، الدبلوماسية الخاصّة والعامة، المنظّمات الدوليّة غير الربحيّة، مؤسّسات المجتمع المدنيّ، مجمل الشركات والمؤسّسات التجاريّة العاملة.

(1) جوزيف س. ناي: القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدوليّة، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، تقديم: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، العيبكان للنشر، ط1، 2007.

(2) جوزيف س. ناي: القوة الناعمة، المرجع السابق، ص 12.



وفي حين أن الإكراه العسكري، أو الاقتصادي يميل إلى نتيجة فورية، ولكن قصيرة المدى، فإنَّ الجذب والإقناع يميلان إلى إحداث تغييرٍ طويل الأجلٍ. يرجع هذا إلى جانبٍ متأصلٍ في المفهوم؛ نظرًا لأنَّ القوَّة الخشنة تُجبر المرءَ على التصرف بطريقةٍ مختلفةٍ عن سلوكه المعتاد، فإنَّ المرءَ يفعلُ ذلك بشكلٍ لا إراديٍّ. على العكس من ذلك، فإنَّ القوَّة الناعمة تُغيِّرُ موقف المرء تجاه الغاية المتمثلة في أنَّ المرءَ يتصرَّف طواعيةً، بطريقةٍ مختلفةٍ عن سلوكه المعتاد.

والقوَّة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين، بحيث يُصبح ما تريده، هو نفسه ما يريدونه، وبحيث تُصبح قيمك، وثقافتك ومبادئك، وطريقتك في الحياة، هي الأنموذج الذي يودونَ احتذائه، وقد نفهمها بكونها الضلع الثالث لثلث القوة: قوة الإكراه، قوة المكافأة، قوة الإلهام؛ المعادلات الموضوعية للقوَّة العسكرية، وقوَّة الاقتصاد، وقوَّة الثقافة والأخلاق. إنَّ الحرب الناعمة على الرَّغم من مشابهتها في المضمون والأهداف لأنواعٍ أخرى من الحروب، فقد كانت تُستخدم للتعبير عنها بأشكالٍ وصوِّرٍ مختلفةٍ: كحرب المعنويات، وغسل العقول، والغزو الثقافي، والحرب السياسية، وسُميت بالحرب الناعمة كونها تُستخدم القوَّة الناعمة. والحرب الناعمة حالةٌ تخريبيةٌ تقضي، وقبل أيِّ شيءٍ آخر، على قيم المجموعة؛ لذا، يتوجَّب العملُ على توعية الأفراد، وتنمية ثقافتهم، وزيادة حرصهم، ولا معنى لمواجهة الحرب الناعمة دونَ هذا العامل، حيث ستكون المحاولات كافةً عبثيةً لا فائدة منها.

قامت إسرائيل تستخدم القوَّة الناعمة بالتلازم مع القوَّة الخشنة في القدس الشرقية، وفي العقد الأخير بات هذا التلازم أكثرَ وضوحًا لجهة مكونات القوة الناعمة وعناصرها التي يتمُّ استخدامها. وقد أدى ضمُّ دولة إسرائيل القدس الشرقية إلى فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وكانت لهذا الفصل، وعزل المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية عن المجتمع الفلسطيني الموسع، آثارٌ سلبيةٌ في الفلسطينيين المقدسيين في عدة مجالات.

فقد نجحت إسرائيل بشكل كبير، في خلق واقعٍ ديمغرافيٍّ جديدٍ في القدس الشرقية، منذ عام 1967م؛ لتصل نسبة اليهود فيها اليوم إلى 43% يهود مقابل 57% من الفلسطينيين. أمّا من الناحية الاقتصادية، فقد عملت إسرائيل على تطوير القدس الغربية بشكل كبير، وأهملت، بشكلٍ مطلقٍ، الاقتصاد الفلسطيني، بل ومنعت تطوير البنية التحتية الأساسية التي تُتيح تطوّره. أمّا من ناحية البنى التحتية الأساسية، فتعيش القدس الشرقية حالةً سيئةً جداً، حيث تنقصها الشوارع، وشبكات البنى التحتية. ويجري تنفيذ إستراتيجية تهويدٍ إسرائيلية. وأمّا مجال التعليم، فلعلّ أحد أهدافها هو تشجيع التعليم العبري، وحث المدارس الفلسطينية على استخدام المنهاج الإسرائيلي. بمعنى آخر، تستخدم إسرائيل الاستثمار في التعليم، و«التنمية» بشكلٍ أعمّ، كأداةٍ سياسية؛ لاستيعاب الفلسطينيين في المؤسسات الإسرائيلية، وبالتالي إحباط المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستعماري الإسرائيلي، وتشدّد السيطرة على القدس. وتصف سلطات الاحتلال خطط التنمية بين الفلسطينيين بأنها «غير قانونية، وفوضوية، ومدفوعة بعوامل سياسية واقتصادية»، و«تفترض الخطّة أنّ فلسطينيي القدس مقيمون غير حضريين، وأنهم مجرد غزاة يُسبّبون الفوضى»⁽¹⁾.

وإثر الانتفاضات المتتالية من فلسطيني القدس، دار النقاش الإسرائيلي حول رؤيتين إسرائيليتين لإعادة الهدوء للمواطنين الفلسطينيين هناك، هاتان الرّويتان هما أشبه بسياسة العصا والجزرة. تُشجّع الرؤية الأولى استخدام تجليات القوة العنيفة كافة، من قتلٍ وحوادث، وهدم بيوتٍ واعتقالات، و... الخ، كحلٍّ للقضاء على المواجهات مع المقدسيين. أمّا الرؤية الثانية، وهي الأحدث، فترى أنّه ليس باستطاعة القوة العنيفة إنهاء كل شيء، وهكذا يحمل هذا الطرح حلولاً ومشاريع إسرائيلية ذات ملامحٍ مختلفة؛

(1) يوسف رفيق جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجية السيطرة والهيمنة. مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2016، ص 122.



لتفعيل القوّة، عن طريق الجذب والاحتواء⁽¹⁾. وتقوم هذه الرؤية على نزع التسييس من خطاب المقدسيين، وتحويله إلى خطاب حقوقي بحت، لا يسعى إلى التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، إنّما إلى تحسين ظروف الحياة المعيشية، تحت ظلّ المؤسّسات الإسرائيلية من صحّة، وتعليم، وفرص عملٍ وغيرها، ومحاربة التمييز في الميزات بين شرق القدس وغيرها، لا أكثر؛ وبهذا يكون الاحتلال قد حوّل قضية القدس من قضية سياسية إلى قضية حقوق، ينبغي انتزاعها من يد الاحتلال. وتندرج هذه الرؤية الإسرائيلية ضمن عملية خفية تحدّث في المدينة، وهي عملية حوكمة زاحفة بوساطة أجهزة دولة إسرائيل الإدارية.

ويدّعي الإسرائيليون أنّ هذا التحوّل في السياسات، بدأ من جهة الفلسطينيين، فبعد إغلاق الجدار الفاصل، قبل أكثر من عقْد، اضطرّ سكّان المدينة إلى الانعطاف غرباً، والبحث عن مستقبلهم بين اليهود. وعندها جاء الطلب على مناهج الدراسة الإسرائيلية، وأماكن العمل الإسرائيلية، ودراسة اللّغة العبرية؛ ما دفع بلدية القدس، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة شؤون القدس، بعد بضع سنوات، إلى تبني هذه السياسات، التي تُعدّ محاولة لاحتضان سكّان القدس الشرقية، وإدخالهم إلى النظام الإسرائيلي، وساد التفكير حينئذ أنّه يجب تحسين الظروف المعيشية في القدس للإسهام في الأمن. وأُقرت في عام 2014م خطة تُسمّى «برنامج تعزيز الأمن الشخصي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية». وكتبَ فيها أنّ هدفها الرئيس هو الحدّ من العنف عن طريق تقليص الفجوات في البنية التحتية، والعمالة، والتعليم، والرعاية بين شطري المدينة، وهكذا يحمل هذا الطرح حلولاً ومشاريع إسرائيلية ذات ملامح مختلفة؛ لتفعيل القوّة، عن طريق الجذب والاحتواء⁽²⁾.

(1) راجع للتفصيل: أماني محفوظ، سياسة السيطرة الإسرائيلية في القدس.. الاتجاه لأدوات مختلفة، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 275-276.

(2) هنادي قواسمي، «سياسات الضبط الناعمة.. سعي إسرائيلي لاحتواء غضب القدس»، HanadiTalk، بتاريخ 9 نيسان/ أبريل 2015.

، (2015) /softpowerinjerusalem / /201509 /04 /، <https://hanaditalk.wordpress.com>

أما أبرز تُمثلاتِ هذه العملية، فهي تعزيز الصّلات الإدارية الماليّة والأدائيّة بين أجهزةِ ومؤسساتِ فلسطيّية، خدماتيّة وجماهيريّة، والإدارة الإسرائيليّة. فضلاً عن خطّة إعلاميّة مكثّفة، تتضمّن الجولات الشّخصيّة للمسؤولين الإسرائيليين للمرافق الفلسطيّية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ لمخاطبة المقدسيّين.

وقد أطلق أستاذ العلوم السياسيّة أورن شلومو على ما يجري، منذ بداية القرن الواحد والعشرين، «سنوات حوكمة القدس الشرقية»، حيث تسعى السّطات الإسرائيليّة إلى دفع المقدسيّين، وإجبارهم على القبول بصلوع القوّة «الناعمة» لنظام الحكم الإسرائيليّ في المدينة. ويرى شلومو⁽¹⁾ أنّ هذا الصّلع ليس مجرد صّلع أدائيّ، بل هو نوعٌ من القوّة المبلّورة والموجّهة التي تمارس على السّكان، بشكلٍ مباشرٍ، أو غير مباشرٍ، وتُرسّخ فيهم اتّجاهاتٍ ومسلكيّاتٍ مُعيّنة، وبالتالي إمكانٌ توجيه تصرّفاتهم.

وتهدّف الميزانيات الكبيرة للبنية التّحتيّة والتعليم إلى أسرلة المدينة، وتغريب أهلها عن ثقافتهم وفصلهم عن مجتمعهم الأصليّ في باقي الأراضي الفلسطيّية، وربطهم بشكلٍ مُحكمٍ، بأجهزة دولة الاحتلال، على أنّ «إسرائيل تُدرك أنّ محو الثقافة والتراث الفلسطيّينيّ من القدس يحتاج إلى تخطيطٍ طويل المدى»؛ ونتيجةً لهذه السياسات، فإنّ فلسطيّيي القدس الشرقية تتّم محاولة «تغريبهم وعزلهم عن المجتمع الفلسطيّينيّ الأكبر، ومحاولة إخضاعهم؛ ليُصبحوا أعضاء أدنى في المجتمع الإسرائيليّ الأكبر، وأصبحت الأحياء المقدسيّة في المدينة أحياءً معزولةً ضمن مدينة كبرى أغلبها من اليهود»⁽²⁾، من خلال استخدام أشكالٍ متعدّدة من القوّة الناعمة. ويبدو أنّ سياسة سلطات الاحتلال عملت على إعادة إنتاج المكان/ الحيز الفلسطيّينيّ، من خلال عمليّات التخطيط والاستيطان كقوّة خسنة،

(1) أورن شلومو، «حوكمة إسرائيل للقدس في الفترة ما بعد أوسلو»، قضايا إسرائيلية، العدد 58، صيف 2015، ص 19.

(2) ناهد حبيب هلالا، القدس بين الضم والاستبعاد، قضايا إسرائيلية، العدد 58 صيف 2015، ص 30.



وبالتلازم معها تضمّنت التعامل مع الفلسطينيين كـمُقيمين تتم إدارتهم وفق خطة محكمة تشمل عناصر قوة ناعمة؛ للحدّ من تناميهم ديموغرافياً، وتكييفهم مع نظام السيطرة الإسرائيلية، حيث عملت من خلال منظومة استيطانية تهويدية متكاملة على تشويه طابع المدينة المقدّسة، وصولاً إلى محاولة تغيير هيكلها؛ ليصبح يهودياً صهيونياً، والسعي المسعور إلى إزالة الطابع العربيّ الإسلاميّ المسيحيّ⁽¹⁾. ومن ذلك انتقلت سلطات الاحتلال إلى «مرحلة [تخطيط الهيمنة] من أجل تسهيل عملية [استدماج] أقلّ عددٍ ممكن من المقدّسين في النظام الاقتصاديّ الإسرائيليّ، وأسرلة التعليم والمناهج التعليميّة، وإقامة تواصلٍ جغرافيّ بين المستوطنات في القدس الشرقية مع المستوطنات في الضّفة الغربيّة، وربطها بالقدس الغربيّة، عبر عمليّات الهيكله والتخطيط المختلفة لمشاريع البنية التحتيّة الماديّة للمدينة»⁽²⁾. أيّ عناصر متلازمة من القوّة الخشنة والناعمة في آنٍ معاً.

في أشكال استخدام إسرائيل القوّة الخشنة والناعمة بالتلازم في القدس

تعدّدت أشكال استخدام إسرائيل القوّة ضدّ بقاء المقدّسين الفلسطينيين وصمودهم، ورفضهم للأسرلة، والإجراءات، والتدابير، والأدوات الإسرائيليّة، فمن الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة، إلى وضع عراقيل أمام وصول المقدّسين إلى أماكن العبادة، إضافةً إلى ملاحقة المرابطين والمصلّين، واعتقالهم، بهدف إفراغ المسجد المبارك، وتميئة الأجواء للمُستوطنين المتطرّفين لاقتحامه. ومنذ عام 1967م، أبعدت سلطات الاحتلال نحو 18 ألف و500 مقدّسيّ، بشكل نهائيّ خارج مدينة القدس، لأسباب سياسية. وسياسة سحب هويّات المقدّسين تُعدّ واحدة من أخطر السياسات

(1) عبد القادر بدوي، الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها في حلّ الدولتين. سلسلة أوراق إسرائيلية - مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تشرين الأول 2021، ص 48.

(2) المصدر نفسه.

الهادفة؛ لتهويد المدينة ديمغرافياً، وتهجيرهم منها، عَبْرَ سَنِّ الكنيسة الإسرائيلية عِدَّةَ قوانينٍ عنصريَّةٍ لتحقيق ذلك، ومُحاوَلِ السيطرة على العقارات والأراضي، مستخدمةً عِدَّةَ طُرُقٍ مُلتويةٍ وخفيةٍ؛ لتحقيق ذلك، منها بدعوى «أَنَّها أملاكٌ يهوديةٌ»، أو عن طريق قانون «حارس أملاك الغائبين». وتُلاحق بلدية الاحتلال المقدسيين في لُقمة عيشهم، ومصدرِ رِزْقِهِمْ، عَبْرَ إجبارهم على دفع ضرائب باهظة، تُثْقِلُ كاهلهم وتُرْهَقُ جيوبهم، وتزيد من معاناتهم وأوضاعهم المعيشية والاقتصادية الصَّعبة. وللضرائب في القدس مُسمياتٌ عديدةٌ، منها (الأملاك، الأرنونا، القيمة المُضافة، الضمان الاجتماعي، أو التأمين الوطني، الدَّخْل، التَّلْفَاز، الصَّرف الصَّحِّي، والتحسين)، وهو ما تَسَبَّبَ بوجود عشرات آلاف المقدسيين مَدِينين للاحتلال. ولعلَّ أبرز أشكال استخدام إسرائيل القوة تَمَثُّلُ في:

1) مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات

صادرت إسرائيل منذُ احتلال عام 1967م، حتَّى الآن 35% من أراضي شرقي القدس بحُجَّةِ استخدامها «للمصلحة العامة». وَصَنَّفَتْ 87% من المساحة المُتبقية كأراضٍ خضراءٍ يُمنَعُ البناءُ عليها، وبذلك بقيت مساحة الأراضي المُخصَّصة للبناء للمقدسيين 13% فقط؛ ما تَسَبَّبَ بِحِمْلٍ ثَقِيلٍ على أهالي القدس المحتلَّة المُكتَوِين بنار مصادرة أراضيهم وعقاراتهم منذُ عقود، وما زالوا يِرْزَحون تحت أعْتى نظامِ فصلٍ عنصريٍّ يُجْردهم يومياً من ملكياتهم بقوَّة الاحتلال، وقوانينه المُجيرة لصالح المستوطنين. ولجأت الحكومة الإسرائيلية في الأعوام الثلاثة الأولى بعد الاحتلال، إلى خُطوات إدارية لفرض الأمر الواقع، وتثبيت وجودها وسيادتها، فتوقَّف العمل بموجب القوانين الأردنيَّة، وانطلقت موجةٌ مصادراتٍ هائلةٍ، من خلال وزارة المالية الإسرائيلية بذريعة «الاستملاك للمصلحة العامة».

وفي الفترة الواقعة بين عامي 1968م و1970م، تمَّت مصادرة ما مجموعه 17 ألف دونمٍ من أراضي القدس، وأقيمت عليها المستعمرات الثمانية الأولى. واستولت عام 1980م



على ما مساحته 4400 دونم، من أراضي بلدتي شعفاط وبيت حنينا، وبنّت عليها لاحقاً مستعمرة «بسغات زئيف». وفي عام 1982م صادرت 137 دونماً؛ لِتُضاف إلى المنطقة الصناعية في «عطروت»، وبالتزامن، استمرت إسرائيل في نشاطها الإعلامي؛ للتأكيد على أنّ القدس «موحدة وعاصمة أبدية» لها. وصادرت إسرائيل منذ عام 1967م، حتّى الآن 35% من أراضي شرقي القدس بحجّة استخدامها «للمصلحة العامة»، بما يعادل 24 كيلومتراً؛ إضافةً لذلك، فإنّ 87% من المساحة المتبقية، صنفتها إسرائيل كأراضي خضراء يُمنعُ البناء عليها، أو صادرتها لإقامة شوارع، وبذلك بقيت مساحة الأراضي المخصصة للبناء للمقدسيين هي 13% فقط. وشكّلت هذه العمليات ثلاثة أطواق استيطانية تُحيط بالمدينة. وبنيت داخل حدود بلدية الاحتلال 15 مستوطنة، يعيش فيها الآن 230 ألف مستوطن شرقي القدس، بعدما وسّعت مُسطح نفوذ بلدية القدس، وطبقت فيها القانون الإسرائيلي مخالفةً بذلك القانون الدولي. ومسألة القدس، ومكانتها القانونية لم تُحسم منذ القرار رقم 181، المتعلّق بالتقسيم، وتدويل القدس، وحتّى بدء المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وتوقيع إعلان المبادئ (أوسلو) في 13/9/1993م، وانتهاءً بتطبيق الاتفاق، ثمّ تعليقه إلى أن قام رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون بتدمير السّلطة، واجتياح الصّفّة الغربيّة، وإعادة احتلالها بالكامل في آذار/ مارس عام 2002.

وتعدّ إقامة المستوطنات في القانون الدوليّ بفروعه، إضافةً إلى نقل سكّان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتلّ، مناقضة لكلّ المبادئ الدوليّة، وميثاق الأمم المتّحدة، وميثاق جنيف الرابع، حول قوانين الحرب في عام 1949م. ويُفصّل الميثاق سلسلةً طويلةً من المحظورات المفروضة على قوّة الاحتلال. وجوهر الميثاق في هذه الحالة «يُحظر على المحتلّ توطين سكّانه في الأراضي المحتلة»، وهو ما أعادت التأكيد عليه عديدٌ من قرارات الشرعيّة الدوليّة، سواءً في ذلك قرارات مجلس الأمن الدوليّ، أو الجمعية العموميّة، وبالتالي، فإنّ خلق الأمر الواقع بالقوّة لا يمكن أن يكتسب حقّاً. وقد صدرت مجموعة من

القرارات الشرعية الدولية بتأكيد ذلك، وإنكار آية صفة قانونية للاستيطان، أو الضم، وتطالب بإلغائه، وتفكيك المستوطنات، بما في ذلك الاستيطان بالقدس. وقد اتخذ مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، بصفتها المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، كان آخرها القرار رقم 2334 في 23 كانون الأول 2016م؛ إذ تبنى المجلس بأغلبية ساحقة، قراراً يدين الاستيطان الإسرائيلي، ويطلب بوقفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إلا أن هذه القرارات، وبالرغم من تحيز عدد منها لدولة الاحتلال، ظل معظمها جبراً على ورق؛ بسبب عدم التزام إسرائيل بها؛ بل واستمرارها في سياساتها العدوانية وإجراءاتها الأحادية بحق الشعب الفلسطيني، دون أن تحرك المجتمع الدولي أي ساكن لمعاقتها على تمردها على الشرعية الدولية، كما جرت العادة مع غيرها من الدول.

(2) الاعتداء على الرموز الدينية، والتاريخية، والحضارية

العدوان الإسرائيلي المتواصل على حرية العبادة والمعتقد، ومحاولات النيل من الرموز الدينية، والتاريخية، والحضارية للقدس، بوصفها العاصمة الروحية والسياسية لفلسطينيين، وقبلة العرب والمسلمين الأولى. ولإسرائيل في الأقصى دينية تبدأ في التقسيم المكاني والزمني، وتنتهي بإحلال الهيكل المزعوم مكانه، تأكيداً للرواية التوراتية التي جرى توظيفها في خدمة الأهداف الاستعمارية الصهيونية في فلسطين؛ وتهميش المعالم الدينية المسيحية وتقزيمها، يندرج أيضاً ضمن هذا المخطط الذي يسعى إلى إعادة كتابة التاريخ، ورسم الجغرافيا بوساطة تغيير الواقع، وتكريس الهيمنة السياسية الشاملة عليها. ولعل مخطط تهميش الطابع الإسلامي - المسيحي للقدس، واختلاق معالم دينية يهودية، عبر عملية الاقتلاع والإحلال التي تمت ممارستها ضد الإنسان الفلسطيني، وجرى سحبها على كثير من الأمكنة التاريخية والدينية، وفي مقدمتها الحرم الإبراهيمي في الخليل، ويؤصر إلى تنفيذها بخطا حثيثة في الحرم القدسي الشريف، تعدد إحدى أشكال القوة وأدواتها



التي تنتهجها سلطات الاحتلال. وتتصاعد الإجراءات الإسرائيلية ضدَّ الفِلسطِينِيِّينَ، فَمِنْ مَنعِهِمُ الصَّلَاةَ فِي المَسْجِدِ الأَقْصَى، وانتهاك حَقِّهِمْ فِي حَرِيَّةِ مَمارِسةِ شَعائِرِهِمُ الدِّينِيَّةِ إِلَى تَقْيِيدِ الوُصُولِ إِلَى المَسْجِدِ، وَحَصْرِهَا بِفِئَةِ كِبَارِ السَّنِّ الَّذِينَ يَتَجَاوَزُونَ الخَمْسِينَ مِنْ عُمُرِهِمُ مِنَ الجَنَسِيِّينَ، إِلَى الاِعتِداءِ المُتَكَرِّرِ بالضرب على المُصَلِّينَ والمُحتَجِّينَ، ومُحاصِرَتِهِمُ داخِلَ حَرَمِ المَسْجِدِ نَفْسِهِ.



حَفْرِيَّاتِ أَسْفَلَ الأَقْصَى.



الاحتلال يفتتح «مطاهر الهيكل» في القصور الأموية جنوب الأقصى، وهيئات القدس تستنكر.

وَبَعْدَ أَنْ أَعْلَنْتْ سُلْطَاتُ الاِحتِلالِ ضَمَّ الحَرَمِ الإِبْرَاهِيمِيِّ فِي مَدِينَةِ الخَلِيلِ، وَمَسْجِدِ بِلَالِ بنِ رِبَاعِ، فِي مَدِينَةِ بَيْتِ لَحْمِ، إِلَى لائِحَةِ التَّرَاثِ اليَهُودِيِّ الرَسْمِيَّةِ، سَرَّعَتْ قُوَّاتُ الاِحتِلالِ مِنْ مَمارِساتِها الهادِفةِ إِلَى طَمَسِ المَعَالِمِ العَرَبِيَّةِ والإِسْلامِيَّةِ فِي مَدِينَةِ القُدْسِ، بِحَيْثُ زادتْ وَتيرةُ الحَفْرِيَّاتِ أَسْفَلَ أُسْاساتِ المَسْجِدِ الأَقْصَى، وَالتِي تُهدِّدُ بِتَقْوِيضِ

أساساته، وأعلنت مجموعات متطرفة عن نيّتها وَضَع حجرِ الأساس لكنيس يهوديٍّ سُمُوهُ «كنيس الخراب»، وأتبعوا هذا الإعلان بحملةٍ تصريحاتٍ حول عقيدتهم الدّينيّة التي تربط بين «كنيس الخراب»، وبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى.

ولعلّ اقتحام باب الرحمة، يرتبط بأكاذيبٍ صهيونيّةٍ متّصلةٍ بمحاولة إحياء اليهود لأساطير تلمودية، مثل السجود الملحمي وبركة الكهنة والقرايين داخل المسجد الأقصى المبارك، خلال أعيادهم، التي غالبًا ما تتزامن مع المناسبات الإسلاميّة والمسيحيّة، ويتمُّ تحويلها لمناسبات يهوديّة. ويُشكّل المخطّط الصهيونيُّ تهديدًا للمنطقة الشريّة للمسجد الأقصى المبارك، من المنطقة الممتدّة من مصلى باب الرحمة شمالًا إلى المصلى الروائيّ جنوبًا، بهدف إقامة كنيس (معبد يهودي)، ليكون نقطة ارتكازٍ لمشروع التقسيم الزمانيّ والمكانيّ للمسجد الأقصى المبارك. وسياسة إسرائيل مخطّط لها مسبقًا، ويُمكن وصفها بالتدرّج منذ إغلاق باب الرحمة عام 2003م، فقد تقدّمت الأحزاب الصهيونيّة بمشاريع تهويديّة في الكنيست، منها مشروع قانون قدّمه حزب الليكود عام 2013م، يتعلّق بتخصيص بابٍ ومصلى الرحمة للطقوس اليهوديّة، ولاحقًا تمّ استحداث نقطةٍ أمنيّةٍ للشرطة الإسرائيليّة لفرض حظرٍ على المصلّين المسلمين، غير أنّ الإرادة المقدّسيّة فرضت الواقع الدينيّ، والتاريخي، والشرعيّ على الأرض، عندما اندلعت هبةُ باب الرحمة عام 2019م، وكانت نتيجتها تعزيز الرباط وإفشال المؤامرة الصهيونيّة ضدّ كلّ شبرٍ من المسجد الأقصى المبارك.

ويتزايد التطرّف الإسرائيليّ، وينكشف المشروع الذي تقوده الحكومة الإسرائيليّة عبرَ مستوطنيتها وحاخاماتها، ضدّ المسجد الأقصى المبارك، ويُهمّه إلى مرحلةٍ جديدةٍ ومتسارعةٍ من فرض الاستيلاء على الأرض والمقدّسات، وإضفاء الطابع اليهوديّ على الأقصى، من خلال الاقتحامات اليوميّة، والصلوات التلموديّة، والاعتداء على المرابطين واعتقالهم. وتصاعدُ اليهود في استباحة الأقصى، يرجعُ لعديدٍ من الأسباب والدوافع، منها الإجراءات الإسرائيليّة التي تستهدف المدّافعين عن الأقصى، ووجود 28 منظمةً



وجمعيّة يهوديّة مُتطرّفة تَرعى هذه الاقتحامات. هذه الجمعيّات، ومَعها الأذرعُ الإسرائيليّة المختلفة، تعملُ وفقُ خُططٍ منظّمة، وعمليّة مبرمجة ومُنهجة، للسيطرة على الأقصى. والجمعيّات الصّهيونيّة التي تَرعى المتطرّفين اليهود، لديها دعمٌ تشريعيٌّ من الكنيست، وكذلك من القضاء الإسرائيليّ الذي يُصدر القرارات المختلفة لصالحهم. قراراتُ الإبعاد والاعتقال هدُفه الأساس نحوُ الهويّة التاريخيّة للمكان، والتّمهيد لشطبها عبْر تحريف تاريخها وانتمائها الدينيّ، وممارسة طقوسٍ غريبة عن المكان، تحت ذرائعٍ وأكاذيبٍ واهية، وتثبيت وجود الصّهاينة فيه، كأمرٍ واقع لا مجال للتخلُّص منه. هذه الاقتحامات مرتبطة، بشكلٍ أساسيّ، بعاملٍ خطيرٍ أيضًا، وهو إخضاع المقدّسين، وما يتبعها من قرارات المنع، والحظر، والاعتقالات المتواصلة للعاملين في الحرم القدسيّ، أو المرابطين حوله، وتحويل المدينة المقدّسيّة إلى نُكّنة عسكريّة تخضع لحصارينٍ متتاليين: الأوّل حول الحرم القدسيّ بإغلاق البوابات الخارجيّة، ومنع الفلّسطينيّين من الدخول إليه، والثاني تقطيع أوصال المدينة، وعزلها عن محيطها.

وافتتحت سلطات الاحتلال بتاريخ 29 أيار/ مايو 2023م، قلعة القدس في باب الخليل، بعد 10 سنوات من التنقيب، وثلاثة أعوام من الترميم، وإعادة الهيكلة، تحت مُسمّى «متحف قلعة داود» بتكلفة حوالي 50 مليون دولار. استمرّ العمل ثلاث سنوات (وأكثر من عقْد من التخطيط)، وتمّ إنفاق حوالي 50 مليون دولارٍ على تجديد المئذنة، والحديقة الأثريّة، وإنشاء جناحٍ مدخلٍ جديد، وتجديد البنية التحتيّة، والكشف عن حفريّات أثريّة إضافيّة، وتحسين إمكان الوصول في القلعة. ويوجد في القلعة 10 صالاتٍ تُعرّض بأسلوبٍ فنيّ، وثلاثيّ الأبعاد، تاريخ المدينة؛ وفق الرواية التوراتيّة الإسرائيليّة، مُجسّساتٍ، وتماثيل، وخرائطٍ قديمة، وآثارًا، وكذلك تمّت إضافةً مقهى ومعرّضٍ لبيع المُقتنيات التذكاريّة التي تحمل الرموز والشعارات الإسرائيليّة. سلطات الاحتلال حوّلت مسجد قلعة داود إلى متحفٍ، بعد سنوات من الحفر، والتنقيب، والترميم، وهم يعلمون

أنه واحدٌ من أكبر مساجد القدس بعد المسجد الأقصى المبارك، وهو المسجد الوحيد الذي كانت تُقام فيه صلاة الجمعة؛ رغمَ قربه من المسجد الأقصى.



متحف برج داوود المجدد (الصورة: متحف برج داوود)

متحف برج داود المجدد

ويؤكّد الدكتور يوسف النتشة⁽¹⁾، مدير مركز دراسات القدس، في جامعة القدس، مدير السياحة والآثار في المسجد الأقصى المبارك سابقاً: «يعود أغلب البناء الحالي لقلعة القدس إلى الفترات الأيوبيّة، والمملوكيّة، والعثمانية، والبناء متداخل غرباً في أضعف نقطة بالقدس القديمة من ناحية التحصينات، بالمقارنة مع حدودها؛ كونَ الجهة الغربيّة للمدينة تقع في منطقتين مرتفعتين، وغير مُحاطة بالجبال، وتقع القلعة على إحدى التلال الأربع المُقامة عليها مدينة القدس القديمة». ويبيّن أنّ قلعة القدس تتصنّف آثاراً من القرن الثاني قبل الميلاد، وصولاً إلى العهد العثمانيّ الإسلاميّ، حيث أضافت كلُّ جماعةٍ على القلعة إضافةً معماريّةً، أو قامت بترميمها، إلّا أنّها بقيت تستخدم على مرّ الحقب المختلفة مَقَرّاً

(1) الاحتلال يهود قلعة القدس ومسجديها، صحيفة القدس المقدسية، بتاريخ 31 أيار/ مايو 2023.



للقيادة والجنود. وأكد د. التنشة أن «الحفريات كافة أثبتت إسلامية القلعة الحالية، إذ بدأت الحفريات أسفل قلعة القدس منذ الفترة العثمانية، كما واصل الانتداب البريطاني الحفريات، وأرسل مبعوثين من علماء الآثار، وأجرت عدة حفريات تنقيية لدراسة آثار مدينة القدس، وكانت إحدى هذه الحفريات أسفل قلعة القدس، وبعد احتلال المدينة عام 1967م، عمق الاحتلال هذه الحفريات أسفل القلعة، وكثفها في الثمانينات، وزاد من عمقها، وسعها في منطقة القلعة منذ ثلاث سنوات، وكانت النتيجة اكتشاف آثار إسلامية قديمة تعود إلى الفترة الأموية والعثمانية. لا يوجد من يُثبت أوهاهمهم، وما يدعون».

وباتت رموز التهويد تُطوق المسجد الأقصى المبارك، من جهاته الأربع بأكثر من مائة كنيس يهودي، خاصة داخل البلدة القديمة بالقدس، وبالقرب من أسوار القدس القديمة، في وقتٍ توجد فيه عدة كنسٍ يهودية في الأنفاق التي حُفرت تحت المسجد الأقصى المبارك، وهناك عشرات الكُنس، بدأت تمتد وتزداد في غرب المسجد الأقصى المبارك، وأصبحت جميعها تُشكّل سلسلة على شكل دائري حول المسجد الأقصى، من كل الجهات، وبدأت تزداد وتقترب من المسجد الأقصى المبارك، وتُشكّل بُورًا استيطانية يهودية خانقة حول المسجد. وقد بُنيت على عقارات، وأوقاف إسلامية، ومساجد استولت عليها المؤسسة الإسرائيلية، بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967.

(3) البُور الاستيطانية كَشكُل من أشكال التوتّر الدائم

منذ بداية ظهور البُور الاستيطانية⁽¹⁾، خلال حكومة نتنياهو الأولى في عام 1996م، ادّعت جميع الحكومات الإسرائيلية رسميًا، تحلّيها عن البُور الاستيطانية، وادّعت أنها عملٌ غير قانونيٍّ وأعلنت عن نيّتها إخلاءها، لكن في الواقع تسمح جميع الحكومات، لها بالاستمرار في النُمو، وتوفّر لها التمويل اللازم عبر أذرعها الاستيطانية المختلفة التي توفّر،

(1) 243 بؤرة استيطانية منتشرة في أراضي الضفة الغربية منذ عام 1967، معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)/ وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2022.

أيضاً، الدعم القانوني اللازم؛ لمواجهة أوامر الهدم والإخلاء الصادرة بحق هذه البُور، كما تُغضُّ الحكومات الإسرائيلية النظر عن الاعتداءات اليومية للمستوطنين الذين يقطنون هذه البُور على المواطنين الفلسطينيين، وتقوم بسنِّ القوانين اللازمة لِشُرْعنة هذه البُور، ففي 6 شباط / فبراير 2017م، أقرَّ الكنيست الإسرائيلي «قانون التسوية»، إذ شرَّع حوالي 4000 وَحْدَةً سكنية في 55 بؤرة استيطانية مبنية على أراضٍ فلسطينية خاصة، وتحديدًا من بداية عام 2019م، تمَّ شرَّعنة 15 بؤرة استيطانية بأثر رجعي، في حين أنَّ 35 بؤرة أخرى، على الأقل، تخضع حاليًا لعملية التصديق، أربعٌ من البُور الاستيطانية الشرعية تلقت قرارًا حكوميًّا رسميًا؛ لتصنيفها كمستوطنة جديدة، إضافةً إلى مستوطنة جديدة تمامًا، أميحي، التي أنشأتها الحكومة لمُستوطني بؤرة عامونا الاستيطانية التي تمَّ إخلؤها. وأظهر تحليل الخرائط، وصور الأقمار الصناعية المتوفرة، وجود 243 بؤرة استيطانية منتشرة في الضفة الغربية، تأسست عبر السنوات، من مُنتصف التسعينيات، حتى عام 2021م، كان العدد الأكبر منها في محافظات رام الله والبيرة، و نابلس، والخليل، حيث ينتشر على أراضيها مجتمعةً، حوالي 64 % من البُور الاستيطانية المُنفِشية في الضفة الغربية.

لم يتبقَّ من مساحة القدس المحتلة سوى أقلَّ من 13 % بيد الفلسطينيين، بينما بلغ عددُ المستوطنين، في محافظة القدس، بواقع 326,523 مُستعمراً، ويُشكِّلون ما نسبته 4, 45 % من مجموع المستوطنين. وَسَطَ مخطَّطٍ جديد لإنشاء «جيوب استيطانية» داخل الأحياء العربية بالمدينة، في إطار سياسة تهويدها، وتغيير معالمها. وتكمنُ مخاطرُ خطة الاحتلال الاستيطانية الجديدة في تسهيل تغلغل المستوطنين داخل الأحياء العربية الفلسطينية بالقدس المحتلة، سبيلاً لتهويدها، والسيطرة عليها، وطردِ المقدسيين منها لصالح الاستيطان، وذلك عبر إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في «أبو ديس» ورأس العمود و«أم طوبا» وحوها، جنوب شرق القدس؛ الأمر الذي سيخلق نقاط احتكاكٍ جديدة مع الاحتلال في المدينة التي باتت مُنقسمةً بفعل الاستيطان، و جدار



الفصل العنصري، والطُرق الالتفافية الاستيطانية.

ويسعى المخططون المتطرفون، وفق صحيفة (1) إسرائيلية، لإقامة ما بين 250 إلى 450 وَحْدَةً استيطانيةً جديدة في بلدة «أبو ديس» على قِطْعَتَيْنِ من الأرض تدعى مجموعةً متطرفة أن ملكيتها يهودية تعود إلى العام 1920م، بدعم منظمة «عطيرت كوهانيم» اليمينية المتطرفة، لتوطين المستوطنين في القدس. وفي حيّ «أم طوبا» الفلّسطينيّ، يجري التخطيط لإقامة 400 وَحْدَةً استيطانيةً أخرى، وهي أوّل محاولة منظمة؛ لإيجاد تواجد استيطانيّ يهوديّ داخل القرية المقدسية، كما تُحطّط سلطات الاحتلال إلى افتتاح حيّ استيطانيّ جديد على سَفْحِ تَلٍّ بين «أم طوبا» وحيّ «جيلو» الاستيطانيّ في القدس؛ يتّسع لنحو ألفٍ و500 وَحْدَةً استيطانيةً. أمّا في حيّ «رأس العامود»، فيُحطّط المتطرفون إلى إضافة 140 وَحْدَةً استيطانيةً أخرى لصالح المستوطنين في مشروعيّ استيطانيّين جديديّين، حيث سيُعزّز البناء الاستيطانيّ الإسرائيليّ في المنطقة، من عزلة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، عن القدس، وكذلك شمال الضفة الغربية. وهناك مُحطّطات لإقامة 6 بُؤُرٍ استيطانية داخل أحياء الشيخ جراح، وبيت حنينا، وصور باهر، وبيت صفافا، وباب العامود في المدينة، على أنقاض منازل؛ يُحطّط ما يُسمّى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيليّ لطرد سكانها منها، كل ذلك يتمّ بموازاة تكثيف عمليات أسرلة المدينة، من خلال طرح مشروع مركز المدينة، الذي يهدف إلى الحدّ من البناء في مركز القدس، وقانون التسوية الهادف إلى السيطرة على أكبر عددٍ من الممتلكات، من خلال ما يُسمّى بحارس أملاك الغائبين.

وكشفت وسائل الإعلام العبرية، عن موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيليّ على مُحطّط استيطانيّ يسهم في قطع التواصل الجغرافيّ بين الأحياء الفلّسطينية في مدينة القدس

(1) صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» الإسرائيلية/ عن صحيفة «الغد» الأردنية، بعنوان: مخطط لـ «جيوب استيطانية» داخل أحياء القدس المحتلة، بتاريخ 29 آذار/ مارس 2023.

المحتلّة. وأوضح موقع «تايمز أوف إسرائيل» في تقرير له أعدّه جيريمي شارون⁽¹⁾، أنّ «هيئة تابعة لبلدية القدس المحتلة، دفعت بخطة مثيرة للجدل لإنشاء حيّ يهوديّ جديد، من شأنها أن تقطع التواصل الجغرافيّ بين مناطق فلسطينيّة في القدس»، وأنّه «تمّ تطوير خطة لبناء 14 ألف وحدة استيطانيّة سكنيّة في منطقة أطلقَتْ عليها لجنة التخطيط والبناء في القدس اسم «القناة السفلى»، شمال غربيّ بيت لحم، علماً بأنّ الحيّ الاستيطانيّ اليهوديّ الجديد، يقطع التواصل الجغرافيّ بين أحياء «بيت صفافا»، و«صور باهر»، ويمنع التواصل الفلسطينيّ الأوسع بين القدس، وبيت لحم. وأكدت منظّمة «السلام الآن» الإسرائيليّة التي تعمل على «مراقبة الاستيطان»، أنّ «جفعات شاكيد»، ستقع على آخر قطعة أرضٍ مُتبقّية يمكن لحيّ «بيت صفافا» تطويرها، علماً بأنّ الحيّ الفلسطينيّ المزدهم مُحاصره، من جميع الجهات، مستوطنة «جيلو» اليهودية في الجنوب، وحديقة في الغرب، أو منطقة مخصّصة لحيّ استيطانيّ يهوديّ آخرٍ مثيرٍ للجدل، و«جفعات همثوس» في الشرق». وأفادت حاجيت عفران من منظّمة «السلام الآن»، أنّه «منذ 1967م، لم يتمّ التخطيط لحيّ جديد واحد للفلسطينيين (في شرق القدس)، في حين تمّ إنشاء 12 حيّاً استيطانيّاً لليهود، ومنذ 1967، بادرت الحكومة إلى إنشاء ما يقرب من 75 ألف منزل للإسرائيليين اليهود في شرقي القدس، وتخطيطه، أمّا لصالح الفلسطينيين، فبادرت إلى خُطَطِ بناء 600 منزل فقط».

ونفّذت سلطات الاحتلال نحو 378 عمليّة هدمٍ منازل، طالت 953 منشأة في الضفّة الغربيّة، وتركّزت معظمها في محافظة القدس، بواقع 118 عمليّة هدمٍ بنسبة 31%، إلى جانب تنفيذ 8700 اعتداءٍ بحقّ الفلسطينيين وممتلكاتهم، بواقع 1,515 اعتداءً على الممتلكات والأماكن الدينيّة، و362 على الأراضي والثروات الطبيعيّة، و6,847 على الأفراد. وبعد هدمٍ عشرات البيوت في وادي الحمص في صور باهر

(1) تقرير أعدّه جيريمي شارون، موقع «تايمز أوف إسرائيل»/ موقع عربي 21، بتاريخ 27 تموز 2022.



جنوب مدينة القدس، في تموز/ يوليو 2019، دخل قرار السلطات الإسرائيلية بهدم منازل المقدسيين في حيّ البستان، في بلدة سلوان في القدس المحتلة، حيّز التنفيذ، وبدأ هدم أول مبنى من أصل 17، بعد انتهاء مهلة 21 يوماً حدّدتها لطرْد 86 عائلة فلسطينية، قسراً من منازلهم لصالح جمعية عطيرات كوهانيم الاستيطانية، وقد بات أكثر من 1000 فلسطيني مهّدون بالطرْد، وهدم منازلهم.

إنّ ما يحدث في سلوان ما هو إلا امتداد لعملية التهجير القسري للمواطنين المقدسيين، لصالح مشاريع تهويدية، ومخطّطات الاستيطان الاستعماري، بهدف تغيير الواقع الديمغرافي، والجغرافي، والقانوني للمدينة الفلسطينية المقدّسة. وتندرج سياسة هدم المنازل والممتلكات العائدة للمواطنين الفلسطينيين، تحت سياسة التطهير العرقي، وتعدّ مخالفة جسيمة لنصّ المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م التي تحرّم تدمير الممتلكات أيّا كانت، ثابتة أو منقولة، وانتهاكاً صارخاً لنصّ المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنصّ على أنّه «لا يجوز تجريد أحدٍ من ملكه تعسّفاً؛ لذا، فإنّ ما تقوم به إسرائيل من هدم لمنازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في الضفّة الغربيّة، بما فيها القدس الشرقيّة، وما يترتّب عليه من آثارٍ سلبية، يُعدّ انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ، وهو ما يُعدّ جريمة حرب بموجب «اتفاقية روما» الناظمة لمحكمة الجنايات الدوليّة؛ وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، وقد ترقى أيضاً إلى جريمة ضدّ الإنسانية.

وقد أصبحت البؤر الاستيطانية ورقة مساومة في غاية الأهميّة؛ لتشكيل الائتلافات الحكوميّة، كان آخرها انضمام عضو «الكنيست» المتطرّف عن حزب «عوتسما يهوديت» إيتهار بن غفير، إلى حكومة بنيامين نتنياهو، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022م، بعد التوافق على عدّة بنود، من ضمنها خطة قدّمها ابن غفير، يتمّ بموجبها مصادرة مزيدٍ من الأراضي الفلسطينية في الضفّة الغربيّة لتطوير البؤر الاستيطانية، والتي تمت الإشارة لها في الخطة

باسم المستوطنات الفتية. كما تنص الخطة على المصادقة على شرعة 60 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية بعد 60 يوماً من تشكيل الحكومة، وتوفير الميزانيات، والعوامل، والآليات؛ من أجل تبيض جميع البؤر الاستيطانية والمستوطنات في الضفة الغربية، خلال 18 شهراً من تشكيل الحكومة، حيث ستخصّص الحكومة أكثر من 200 مليون شيقل سنوياً؛ لتطوير البنية التحتية في هذه البؤر والمستوطنات؛ من أجل تطبيق هذه الخطة.

(4) ملاحقة المؤسسات وإغلاقها

لم تتوقف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن محاربة المؤسسات الفلسطينية، وملاحقتها على اختلاف أنواعها، وتسمياتها في مدينة القدس المحتلة، مستخدمةً بذلك الوسائل كافة، سواء كان بالإغلاق، أو الاقتحام، ومصادرة محتوياتها، أو المنع من مزاوله نشاطاتها وفعاليتها، أو حتى اعتقال القائمين عليها، بدعوى أن «هذه المؤسسات تؤمها السلطة الفلسطينية، وهو ما يعدّه الاحتلال انتهاكاً للقانون الإسرائيلي».

ومنذ احتلال القدس عام 1967م، أغلقت سلطات الاحتلال، في إطار سياستها الساعية إلى تهويد المدينة، والتضييق على سكّانها، وفرض سيادتها، أكثر من مئة مؤسسة فلسطينية، استناداً إلى قانون الطوارئ الذي سنّته سلطات الانتداب البريطاني عام 1945م من جهة، والأوامر العسكرية الإسرائيلية من جهة أخرى. وأغلقت سلطات الاحتلال منذ العام 2000م ما يزيد على 52 مؤسسة في المدينة، بهدف القضاء على أي وجود رمزي فلسطيني، سواء على صعيد محاربة المؤسسات، أو حتى الأشخاص، هذه المؤسسات تُقدّم خدمات عديدة للمقدسيين، ووجودها داخل القدس يُشكّل دعماً لضمود السكان في مدينتهم، ووجوده، لذلك يحاول الاحتلال محاربتها، وملاحقتها، واستمرار إغلاقها. وتُشكّل هذه الممارسات جزءاً من سياسة تهويد القدس، فالأمر لا يتوقف عند مصادرة الأرض، أو الاستيطان، أو الهدم، بل يطول أيضاً المؤسسات، ومنع إقامة أي نشاطات في المدينة، سواء كانت ثقافية أم سياسية، أم رياضية، وغيرها، للضغط على سكّانها



الفلسطينيين، ودفعهم لتلقي الخدمات من المؤسسات التابعة للاحتلال، ناهيك عن محاولاته المستمرة لأسرلتها، وطمس معالمها وهويتها. وطالت قرارات الإغلاق بعض المؤسسات أكثر من مرة، وتراوحت الفترات الزمنية لإغلاقها أيامًا، أو أشهرًا، أو سنوات، وفي أغلب الأحيان تُغلق بشكل نهائي، أو تُجدد على التوالي، كما هو حال بيت الشرق، الغرفة التجارية، نادي الأسير، المركز الفلسطيني للدراسات، ومكتب الدراسات الاجتماعية، والإحصائية، وغيرها.

5) محاصرة التعليم، والمؤسسات التعليمية بهدف قنوها الهوية الفلسطينية المقدسية، وأسرلتها

ألغى الاحتلال قانون التعليم الأردني رقم (16) لعام 1964م، وحل محله قانون وزارة المعارف الإسرائيلية، وتبع ذلك إغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، وأصبح التعليم الثانوي تحت رقابة بلدية القدس، هذا التحول السريع هو من أجل تبيد الهوية العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، وسحق القيم؛ لتحل مكانها القيم الصهيونية. وهذه الخطوة الإحلالية أرادت حكومات إسرائيل المتعاقبة خلق واقع يتماشى وتسيق نظرية الاحتلال، حول القدس مدينة يهودية، فوضعت قانون مركز الحياة، وهو قانون مؤقت للجنسية الذي يحد من نمو السكان الفلسطينيين، ويزيد من النمو السكاني الإسرائيلي كتناسب عكسي. وسنت عدة قوانين تتعلق بالتخطيط والبناء، وإنشاء مناطق خضراء؛ للحد من التمدد الفلسطيني في القدس، فسنت الخطة الخمسية، والتي أعلن عنها عام 2018م، وشملت على ستة قطاعات، منها التعليم. وكان للتعليم حصّة الأسد من الدعم المالي الذي قدر بحوالي 127 مليون دولار، وهو كسياسة تشجيع أولياء أمور الطلبة العرب على الانخراط في برنامج التعليم الإسرائيلي.

كانت الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية إنجازًا كبيرًا بالنسبة إلى التعليم في القدس الشرقية. لأول مرة في التاريخ، استطاع الفلسطينيون أن يقرروا بأنفسهم محتوهم

التعليمي. لكن إسرائيل تعمل منذ ذلك الوقت على تطبيق سياسة صارمة؛ من أجل توحيد القدس تحت سيطرتها المنفردة، بما لا يستثني التعليم. نُحَصِّصُ إسرائيل تمويلًا أكبر للمدارس التي تُعَلِّمُ المنهاج الإسرائيلي، بينما تستمر في قمع التوجُّهات الوطنية الفلسطينية. وتكفل المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 26 من الإعلان العالمي، لحقوق الإنسان، حقَّ الشعوب، تحت الاحتلال، في الحصول على التعليم الذي يتماشى ومعتقداتهم، وحماية ثقافتهم وتراثهم من التغيير، أو التشويه. وعملت إسرائيل على إزالة التقسيم بين النصف الغربي والنصف الشرقي من القدس، فيما يتعلق بالبنية التحتية والقانون، لكنَّ الواقع الحاليُّ يُكذِّبُ صدقَ جهود توحيد المدينة، ويظهر بوضوح انعدام العدالة والتمييز في التنمية: فمعظم الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يتمتعون بالخدمات الاجتماعية المقدَّمة لليهود؛ بذريعة عدم امتلاكهم الجنسية اليهودية، ويتعارض هذا حتى مع القانون الإسرائيلي ذاته، فمنذ أعلنت إسرائيل ضمَّ القدس الشرقية في عام 1980م، بات عليها أن توفر التعليم المجاني لكلِّ الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ بناءً على قانون إلزامية التعليم المجاني. في حين أنَّ من بين الـ445 مليون شيكل التي خصَّصتها الخطة الخمسية الإسرائيلية للتعليم، فإنَّ حوالي 200 مليون منها مُخصَّصة بهدف «تشجيع الانخراط في التعليم الإسرائيلي»، أي زيادة عدد الطلبة الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي شرق القدس.

وقد قرَّرَ الاحتلال في عام 1971م، فرض المنهاج الإسرائيلي في المدارس التي سيطرَ عليها، فاحتجَّ المعلمون والمديرون، وأضربوا عن العمل، فتوقَّفَ التعليم في أبنية المدارس العامة واستؤنِفَ في مبانٍ سكنية، وتمسَّكتِ المدارس الخاصة العريقة في القدس بالمنهاج الأردني؛ ما اضطرَّ الاحتلال إلى التراجع عن قراره، وعاد تعليم المنهاج الأردني في حينه. ومَعَ ولادة المنهاج الفلسطيني عام 2000م بدأت المدارس الواقعة شرقيَّ القدس بتعليمه، حتى تلك التابعة لبلدية الاحتلال، ووزارة المعارف الإسرائيلية، لكن ذلك لم يدم طويلاً



بعد إقدام سلطة التعليم الإسرائيلية عام 2011م على إعادة طباعة الكُتب المدرسية بعد إخضاعها للحذف والتشويه. ويُحذف من الكُتب شعار السلطة الفلسطينية والعلم الفلسطيني، والدروس كافة التي تتحدث عن القضية الفلسطينية، والتمسك بالأرض، وحق العودة والأسرى، والمستعمرات وهجرة المستوطنين لفلسطين، والحواجر العسكرية، والانتفاضة، والقرى المهجرة، وعُد الصهيونية حركة سياسية عنصرية⁽¹⁾.

وتفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى التأثير السياسي والموارد المالية؛ من أجل التأثير بقوة، وليس لديها سلطة فرض أساليب التعليم في القدس الشرقية، لكنها ليست بلا قوة؛ فهي المسؤولة عن المناهج والكُتب المدرسية في القدس الشرقية. وبلدية القدس السيطرة الإدارية من ناحية إجراءات الالتحاق بالمدارس، وتعيين المدرسين والعاملين، والرواتب، والإشراف التربوي كما تتطلبه وزارة التعليم الإسرائيلية، وكذلك توفير التمويل، وبناء المدارس والصفوف الجديدة. وهناك التمييز الفاضح في توزيع التمويل الذي تقوم به بلدية القدس، التي «تجمع 26% من دخلها من القدس الشرقية، لكنها لا تُوفر أكثر من 5% من ميزانيتها للمجتمع العربي». وجاء قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 3790، الذي صدر في عام 2018م، بوعد تغيير في السياسة نحو القدس الشرقية، ووضع تمويل 1, 2 مليار شيكل لست مناطق إدارية في القدس الشرقية، في الفترة ما بين 2018-2023؛ جاعلاً قطاع التعليم الفائز بثاني أعلى نسبة من هذا التمويل؛ 445 مليون شيكل. ومنذ منتصف التسعينيات، درّست معظم مدارس البلدية، والمدارس الخاصة، ومدارس الوقف، ومدارس الأوروا، المنهاج الفلسطيني. لكن القرار رقم 3790 هو محاولة الحكومة الإسرائيلية من أجل زيادة أعداد الفلسطينيين الذين يتعلمون المنهاج الإسرائيلي. يُخصّص هذا القرار 4, 43% من التمويل، وفي أول سنتين 50%، لمدارس

(1) أسيل الجندي، من أكثر القطاعات المستهدفة بالتهويد.. كل ما تحتاج معرفته عن واقع التعليم في القدس، موقع قناة الجزيرة، بتاريخ 17 تموز/ يوليو 2022.

القدس الشرقية التي تُدرّس المنهاج الإسرائيلي؛ مع أن 20% من الطلبة الفلسطينيين ارتادوا هذه المدارس في عام 2020م، و10% في عام 2019. وتهدّد الخطة الخمسية الجديدة بزيادة الهوة بين المدارس التي تدرّس المنهاج الفلسطيني، وتلك التي تُدرّس المنهاج الإسرائيلي، ولا تفعل شيئاً حيال النقص الحادّ في الصفوف، الذي سيكون تأثيره الأوضح في الأحياء المقدسية المفصولة عن المدينة، إضافةً إلى إن سياسات إسرائيل، نحو أسرلة المدارس في القدس الشرقية، تأخذ الأولوية على فكرة تحسين وضع التعليم بشكل عامّ. المنهاج الإسرائيلي أداة قويّة من أجل التوظيف المستقبليّ في سوق العمل الإسرائيليّ، لكنّه يَنزِعُ عن الفلسطينيين ثقافتهم، وقيمتهم الوطنية⁽¹⁾.

تمرّ مدينة القدس بأسوأ حالات القهر، والظلم، والاضطهاد؛ ما ينعكس سلباً على سكّانها، وخصوصاً قطاع التعليم، من معلّمين، وطلبة، وأولياء أمور. والتعليم في القدس ترجمة لما تعيشه المدينة من قهر، واضطهاد، وتمييز في الخدمات، وحرمان المدارس الحكومية، ومدارس الأوقاف من حقّها في ترميم أبنية، أو استحداثها، أو مرافق مُتخصّصة: كالمكتبات، والمختبرات العلميّة، ومختبرات الحاسوب وغيرها.

ويتوزّع الطلبة حسب الجهة المشرفة⁽²⁾، ووفق إحصاءات 2020-2021م، كالتالي:

الجهة المشرفة	عدد المدارس	عدد الطلبة	نسبة الطلبة	عدد الشعب
الأوقاف (حكومية)	51	10851	12,2%	589
المدارس الخاصّة	84	33684	37,9%	1418
الوكالة	6	1053	1,2%	63

(1) روبرت شرمر، التعليم في القدس الشرقية: أعباء سياسية / ترجمة، المصدر: thegovernancepost.org، ترجمة علاء سلامه، الموقع الإلكتروني عرب 48، بتاريخ 29 أيلول / سبتمبر 2022.

(2) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: واقع التعليم في مدينة القدس والاحتلال، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.



1531	45,6%	40573	74	المعارف والبلدية
281	3,1%	2734	23	مدارس معترف فيها شبه حكومية (المقاولات)
3882	100%	88895	238	المجموع

وَتَجْدُرُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَدَارِسَ الْأَهْلِيَّةَ وَالْخَاصَّةَ: وَهِيَ الْمَدَارِسُ التَّابِعَةُ لِلْكَنَائِسِ، أَوْ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ، أَوْ مَدَارِسَ أَهْلِيَّةٍ وَخَاصَّةٍ (تَتَبَعُ أَفْرَادًا). وَتَلْتَزِمُ الْمَدَارِسُ بِالْبَرَامِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَالْمَنْهَاجِ الْفِلَسْطِينِيِّ، رَغْمَ أَنَّ غَالِبِيَّتَهَا يَعْمَلُ تَحْتَ ضَغُوطَاتٍ إِسْرَائِيلِيَّةٍ؛ بِسَبَبِ حَصُولِهَا عَلَى مُخَصَّصَاتٍ إِسْرَائِيلِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ. أَمَّا مَدَارِسُ الْمَعَارِفِ وَالْبَلَدِيَّةِ: وَهِيَ الْمَدَارِسُ الَّتِي تُدَارُ بِشَكْلِ كَامِلٍ وَمُبَاشِرٍ مِنْ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَبَلَدِيَّةِ الْاِحْتِلَالِ، وَتَخْضَعُ لِتَطْبِيقِ الْمَنْهَاجِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ الْمُحَرَّفَةِ، وَجِزءٌ مِنْهَا تُطَبَّقُ فِيهَا الْمَنْهَاجُ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ. وَكَذَلِكَ مَدَارِسُ شَبْهِ مَعَارِفِ (مَقَاوِلَاتٍ): وَهِيَ مَدَارِسُ مُرَخَّصَةٌ، أَيْ مُعْتَرَفٌ بِهَا وَلَكِنْ غَيْرَ رَسْمِيَّةٍ، وَيُطَلَّقُ عَلَيْهَا أَيْضًا، اسْمُ مَدَارِسِ الْمَقَاوِلَاتِ لِأَنَّ إِدَارَتَهَا تَتَعَاوَنُ مَعَ الْمَعَارِفِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَتَلْتَزِمُ بِتَعْلِيمَاتِهَا كَامِلَةً، لِفَتْحِ صَفُوفٍ فِي مَبَانٍ سَكْنِيَّةٍ، وَذَلِكَ مُقَابِلَ مُخَصَّصَاتٍ تَتَقَاضَاهَا مِنْ بَلَدِيَّةِ الْاِحْتِلَالِ. وَهَنَّاكُ أَيْضًا الْمَدَارِسُ الْخَاصَّةَ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ حَوَالِي 95% مِنْهَا تَتَلَقَّى مَسَاعِدَاتٍ مَالِيَّةَ شَهْرِيَّةٍ مِنْ بَلَدِيَّةِ الْاِحْتِلَالِ، حَيْثُ تَتَقَاضَى مَا بَيْنَ (500-1200) شَيْكِلٍ عَنِ كُلِّ طَالِبٍ، حَسَبِ الْمَرْحَلَةِ الدِّرَاسِيَّةِ، وَمَسْتَوَى الْمَدْرَسَةِ الْاَكَّادِيمِيَّةِ وَالتَّجْهِيْزِيِّ، كَمَا أَنَّهَا تَدْفَعُ نِسْبَةً مِنْ رَوَاتِبِ الْمَعْلَمِينَ.

وَيَمْرُ طَلِبَةُ الْقُدْسِ يَوْمِيًّا عَبْرَ حَوَاجِزِ الْاِحْتِلَالِ؛ لِلْوُصُولِ إِلَى مَدَارِسِهِمْ مِنْ خِلَالِ (12) حَاجِزًا عَسْكَرِيًّا، مِنْهَا الثَّابِتُ، وَمِنْهَا الطَّيَّارُ الْمَفَاجِئُ، بِهَدَفِ حِصَارِ الْمَدِينَةِ الْمَقْدَسَةِ، إِذْ تَنْتَشِرُ الْحَوَاجِزُ الطَّيَّارَةُ عِبْرَ شَوَارِعِ الْمَدِينَةِ، وَأَزْفَتِهَا وَمَدَاخِلِهَا الرَّئِيسَةِ، فَتَسَبَّبُ بِإِعَاقَةِ وَصُولِ الطَّلِبَةِ وَالْمَعْلَمِينَ مِنْ مَدَارِسِهِمْ وَإِلَيْهَا، نَاهِيكَ عَنِ إِجْرَاءَاتِ الْإِغْلَاقِ، وَالتَّفْتِيشِ، وَالْإِذْلَالِ، وَمَصَادِرَةِ الْحَقَائِبِ الْمَدْرَسِيَّةِ، وَالتَّسَبُّبِ بِخَلْقِ حَالَاتٍ مِنَ الْخَوْفِ، وَالْهَلَعِ بَيْنَ صَفُوفِ الْأَطْفَالِ فِي جَمِيعِ الْمَرَاكِلِ الدِّرَاسِيَّةِ، مَعَ عَدَمِ وُجُودِ أَيِّ اسْتِثْنَاءَاتٍ لَطَلِبَةِ

الثانوية العامة أثناء تأديتهم امتحاناتهم الوزاريّة. وقد يتمّ تعطيلهم وحجزهم في بعض الأحيان؛ ما يُضَيِّع عليهم عامهم الدّراسيّ. وتُشير المعلومات المتوافرة، من تقرير الجمعية الفلّسطينيّة الأكاديمية للشؤون الدّوليّة (PASSIA) إلى أنّ (13%) من طلبة مدارس القدس يتسرّبون من مقاعدهم الدّراسيّة، كلّ عامٍ بالمقارنة بـ(1%) فقط في مدارس غربيّ القدس الإسرائيليّة. أمّا في المدارس التي تتبع بلديّة الاحتلال ومعارفها، فتصلّ نسبة التسرّب إلى حوالي 50% في المرحلة الثانوية.

وقد اتّهمت سلطات الاحتلال المناهج الفلّسطينيّة بالتحريضيّة، تدعو إلى العنف وكرهية إسرائيل، وارتفعت الأصوات الدّوليّة تُطالب بدراسة المناهج وتحليلها، وسحبت الدّول المانحة التي كانت تُموّل طباعة الكتب مساعداتها، متأثّرةً بما ذُكر؛ مع العلم أنّه تمّ رَفْدُ الدّراسات المختلفة، وتمويلها؛ لتحليل كلّ حرفٍ جاء في كُتُب المناهج الفلّسطينيّة، ودراسته، ومدى تأثيره في عمليّة السّلام. وكانت نتائج الدراسات قد أثبتت: موضوعيّة المناهج الفلّسطينيّة ومُصدّقيتها العالية، إلّا أنّ إسرائيل لا زالت تشكو باستمرار من التحريض ضدها عبر المناهج الفلّسطينيّة، وتُطالب بإسقاط مفاهيم «وطنيّة» من الذاكرة الفلّسطينيّة، وذلك بإلغاء اصطلاح الوطن والمواطنة، وشهيد الوطن، في الكتب المدرسية -لِعَلِمِها مدى تأثيرها- متناسية أنّ مناهجها الدّراسيّة عنصريّة: تسعى إلى تشويه التاريخ وتزويره، كأهمّ ركائز نُشر الفكر الصّهيونيّ. وهذا ما يُمكن تلمّسه من خلال سياسات التهويد والأسرّة، التي تسعى إلى محو الذاكرة، وتغيير المعالم، وطمس الحقيقة، واستبدال أسماء المدن والقرى والأنهار بأسماء عبريّة.

هدفت خطة الاحتلال الخمسيّة السيطرة على التعليم، في القدس من عام 2018-2023م إلى أسرّة التعليم بنسبة 90%، وشملت ستّة بنود: أولاً: تفرغ البلدة القديمة من المدارس والسيطرة على مبانيها التاريخيّة الأثريّة؛ بهدف تحويلها إلى مدينة سياحيّة. ثانياً: إغلاق مدارس القدس التابعة لوكالة الغوث، واستيعاب طلبتها في مدارس تُدرّس المناهج الإسرائيليّة. ثالثاً: إغلاق مدارس القدس الخاصّة التي ترفض تدريس المناهج



الإسرائيلية. رابعًا: إغلاق رياض الأطفال الخاصّة، وفتح رياضٍ تتبع بلدية الاحتلال. خامسًا: فتح مراكز جماهيرية تسعى إلى التطبيع، وترويض الشباب المقدسي، من خلال أنشطتها المختلفة الجاذبة للأطفال والشباب؛ لتمرير مخططاتها الاحتلالية. سادسًا: نشر الشرطة الجماهيرية في أحياء القدس، التي تتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية.

وأتبعت إسرائيل خطتها الخمسية بخطوات تصعيدية تتعلق باستهداف المناهج الفلسطينية: حيث تُعيد طباعة كتب المناهج الفلسطينية، وتُحذف كل ما له علاقة بالانتماء الوطني الفلسطيني، وتستبدلها نصوصًا أخرى تخدم أهدافهم الاحتلالية. ووزير التعليم الإسرائيلي يعلن أنه سيدعم أسرلة المناهج، وتوحيدها كاملة في القدس. ووزير شؤون القدس الإسرائيلي يُخصّص عشرات ملايين الشواقل؛ لتطوير التعليم في القدس الشرقية، على مستوى المرافق التربوية، والبنية التحتية؛ شرط أن تدرس المنهاج الإسرائيلي. وأعضاء كنيسة من اليمين المتطرف طالبوا بعقد جلسة خاصة للجنة التعليم؛ للبحث في المناهج الفلسطينية بنية إلغائها بعد محاولات عديدة لإثبات أنها تحريضية، وتتناقض وعمليّة السلام، والمطالبة بإغلاق مدارس الأوقاف التي تُدرّس هذه المناهج، وبالتالي منع الكتب الدراسية من دخول القدس، بقرار رسمي، بهدف فرض المنهاج الإسرائيلي، حيث لن يكون هناك بديل لطلبة القدس. وتمّ إغلاق مقرّ مديرية تربية القدس، في البلدة القديمة التي تعمل تحت مظلة الأوقاف الإسلامية، في تشرين الثاني عام 2019م، واعتقال مديرها، ورئيس اتحاد مجالس أولياء أمور الطلبة، وتمّ إخلاء سبيلها بعد يومين، بكفالة مالية مقدارها سبعة آلاف شيكل، لكلّ منهما بحجّة دعم المناهج الفلسطينية في مدارس القدس.

وفي المقابل، قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بخطوات لدعم التعليم في القدس، أبرزها: تخصيص موازنة سنوية خاصة؛ لدعم التعليم في القدس، بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني. وتوزيع الكتب الدراسية مجانًا لجميع طلبة القدس، بمنّ فيهم

طلبة المدارس التابعة لمدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، بالتعاون مع اتحاد مجالس أولياء أمور طلبة القدس. واستثناءات فيما يخص تراخيص مدارس القدس؛ لتشجيع المجتمع المقدسي على فتح المدارس، واستيعاب الطلبة المقدسيين؛ للحد من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية. وتفعيل دور المرشدين التربويين في المدارس.

ويواجه الفلسطينيون في القدس المحتلة تحدياتٍ جديدةً تتعلق بالتعليم الجامعي. ففي ضوء القيود الإسرائيلية لا يُسمح بإنشاء جامعات داخل المدينة، أو حتى ترميم مباني الجامعات الموجودة، بينما تكافح للبقاء، أكبرها، وهي جامعة القدس التي فصلها الجدار العازل عن المدينة الأم. وتعمل بالقدس ثلاث جامعاتٍ رئيسة هي جامعة القدس، وجامعة القدس المفتوحة، وكلية وجدي أبو غربية، إضافةً لعددٍ من الكليات، والجامعات الإسرائيلية.

لجامعة القدس تجربةٌ خاصة، فقد رأت النور بعد سلسلة محاولات فلسطينية استمرت لعقود، وبدأت بإنشاء كليات مستقلة بالمدينة وضواحيها؛ استجابةً لاحتياجات محدّدة، وما زالت تدفع ثمن تسميتها. ففي عام 1984م، توحدت هذه الكليات في مُسمى جديد هو جامعة القدس، ويقع حرمها الرئيس اليوم في بلدة أبو ديس، شرق القدس، وشرق الجدار العازل، إضافةً إلى مقراتٍ أخرى في حيّ الشيخ جراح، وبيت حنينا، ومدينة رام الله. وتضم الجامعة 15 كليةً، و29 مركزاً ومعهداً في مختلف التخصصات، وخاضت، وتخوض معارك قضائية مع الاحتلال الذي هدّد بإغلاقها عدّة مرّات، ورَفَضَ قبول خريجيها في المؤسّسات المقدسية، ويحظرُ الاحتلال أيّ بناء، أو إضافةً على المباني الموجودة، فضلاً عن فرض ضرائب باهظة عليها. وخاضت معركة صعبةً بين عامي 1996م و2005م، مع حكومة الاحتلال، وجمعياتٍ متطرفة، أساسها مكان وجودها في مدينة القدس، لكن المحكمة، في حينه، نصحت المدعين بسحب القضية. ويستشهد رئيس الجامعة بتجربة 50 خريجاً من كلية الطبّ توجّهوا إلى المحكمة؛ لإجبار وزارة الصحة الإسرائيلية على الاعتراف بشهاداتهم، وبعد مداوات استمرت عدّة سنوات، وجدت المحكمة أنّ الحجّة



القانونية للجامعة توازي حجة حكومة الاحتلال، فقررت إخضاع الخريجين لامتحان مُراوِلة المهنة. وأوضح أن القضاة وجدوا أن نسبة النجاح بين المتقدمين للامتحان 95%، مع أن نسبة النجاح في عموم إسرائيل لا تتجاوز 33%، فجاء القرار بالطلب من وزارة الصحة الاعتراف بكلية الطب، والنظر في الاعتراف بباقي الكليات، فتم الاعتراف لاحقاً ببرامج الصيدلة، وطب الأسنان، والطب المخبري، والعلاج الطبيعي.

(6) هدم المنازل

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، منذ عام 1967م، محاولاتها لترسيخ سيطرتها على القدس، عبر اتباع ممارسات أحادية مخالفة لقواعد القانون الدولي، تهدف كلها بالأساس، إلى أسرلة المدينة وتهويدها، وتغيير الواقع الديمغرافي، والديني، والتاريخي القائم في المدينة، ومن هذه الاعتداءات تقييد البناء، وهدم المنازل، بهدف تحجيم الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة، وتقليصه؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يُقيد منح تراخيص المباني، وأخضعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية. تهدف الخطة إلى طمس كل ما هو عربي في المدينة، وصبغها بطابع يهودي؛ بهدف زيادة نسبة السكان اليهود في المدينة؛ لتصبح ذات أغلبية يهودية. وتسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلية للفلسطينيين في البناء والعيش على 13% من مساحة القدس الشرقية المحتلة، غير أن تراخيص البناء في هذه المنطقة، مكلفة جداً، ويكاد يكون من المستحيل الحصول عليها؛ نظراً للقيود الإسرائيلية المفروضة، والإجراءات العنصرية، والسياسات التمييزية التي تتبعها حكومة الاحتلال في هذا الخصوص، وفي حال منحت، فإنها تمنح التراخيص بنسبة أقل من 2% من طلبات تراخيص البناء؛ ما يعطيها الحجة لهدم منازل الفلسطينيين الذين يضطرون إلى البناء، تماشياً مع النمو الطبيعي لعائلاتهم، دون الحصول على تراخيص بناء. ويستخدم الاحتلال المنازل كعقاب لأصحابها، حيث يهدمها؛ من أجل ترحيلهم، أو يُرحّلهم، ثم يهدمها، أو يجعلهم يقومون بهدمها ذاتياً، أو يهدمها ليُعاقبهم على فعلٍ مقاوم، أو ضمن سياسات تهويد واسعة للمكان، كما يحدث في

القدس، أو كوسيلةٍ لتهديد الأسرى في سجون الاحتلال.

وصادق الكنيست في عام 2017م على قانون «كمنتس» الذي يهدف إلى تسريع هدم المنازل الفلسطينية، في الداخل المحتل عام 1948م، عبر إعطاء أوامر هدم إدارية مباشرة من محاكم الاحتلال. هذا القانون يجرّم الفلسطينيين من العودة إلى المحاكم لإلغاء الأمر. وعلى الرغم من أن القانون يستهدف، بشكلٍ أساسي، تسريع عمليات الهدم؛ إلا أنه يزيد كذلك من نسبة الغرامات المالية المفروضة على الفلسطينيين الذين شيّدوا منازلهم دون ترخيص، حيث تُعرّف سلطات الاحتلال فرص حصولهم على الترخيص لغرض إجبارهم.

وجاء في تقرير أوتشا⁽¹⁾، ومركز المعلومات الإسرائيلي في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، أن العام 2021م كان الأكثر فتكاً ضدّ الفلسطينيين منذ 2014م، في حين شهد العام نفسه ذروة في هدم المباني السكنية، هي الأعلى منذ خمس سنوات. في القدس الشرقية وحدها، هُدم 160 مبنى بضمّنها 96 كانت تُستخدّم لأغراض السكن، وكان منها 93 منزلاً تمّ هدمها ذاتياً. وفي تقارير حديثة لبّ تسيلم تبين أنه، وحتى نهاية شهر شباط، من عام 2022م، قامت قوات الاحتلال بهدم ما يقارب الـ 50 منزلاً في مدينة القدس المحتلة.

وتعدّ سياسة الهدم الذاتي أسوأ أنواع القهر المركّب الذي يطول الفلسطيني، وتحديدًا في مدينة القدس؛ لما يتركه من آثار نفسية واقتصادية سيئة عليهم، وانعكاساته السلبية ليست فقط على صاحب البيت، بل على العائلة التي فقدت منزلها، وتسرّد أفرادها، وهُدمت كل أحلامهم وذكرياتهم بداخله. وبقلب مليء بالحسرة والألم، يُجبرّ المواطن الفلسطيني المقدسي على هدم منزله ظلماً وقهراً؛ تنفيذاً لقرار بلدية الاحتلال الإسرائيلي، بذريعة عدم حيازته التراخيص التي أصبحت اليوم مستحيلة، فيما أن يُفرض على المقدسي الهدم بوساطة آليات الاحتلال، وهنا تصلّ التكاليف إلى نحو نصف مليون شيكل، وإمّا

(1) موقع الأمم المتحدة، أوتشا: إسرائيل واصلت هدم المباني الفلسطينية خلال جائحة كوفيد-19 رغم الإعلان عن «تقييد» الهدم، يُنظر الرابط الآتي:

<https://news.un.org/ar/story/20201061182/09/>



أن يقوم الفِلسطِينيُّ بهدم بيته بنفسه، وهذا ما يزيد عبثاً عليه لرؤية استيطان الاحتلال لأرضه، وسَلْبِ حَقِّه؛ ما يهدِّدُ الوجود الفِلسطِينيَّ في القدس. ويجاوب الاحتلال من خلال الهدم الذاتي، كَسَرِ إرادة المقدسيِّ وصموده، والعمل على إفقاره واستنزافه مادياً، إضافةً إلى مساعيه المتواصلة؛ لتفريغ القدس من سكَّانها، ومنع المقدسيين من التمدُّد العمرانيِّ، وجعلهم أقليةً.

(7) خلو بيئة طاردة للفِلسطِينيين⁽¹⁾

تستخدِمُ سلطات الاحتلال عدَّة وسائلٍ ممنهجةٍ وخطيرة؛ لتفريغ القدس من أهلها الأصليين، وجعلها بيئةً طاردةً للفِلسطِينيين، في محاولةٍ لتغيير طابعها، وجعلها ذات طابعٍ يهوديٍّ مُستحدثٍ. وأبرز الوسائل التي يستخدمها الاحتلال، في حربه ضدَّ المقدسيين، هي هدم المنازل والمنشآت الفِلسطِينية، وعدم منح المقدسيين تراخيص للبناء، رغم حاجتهم الماسَّة للسكن، بهدف التضييق الخائق عليهم، وإنهاء الوجود الفِلسطِينيِّ في المدينة. إنَّ سياسة هدم المنازل تُشكِّلُ سيقاً مُسلطاً على رقاب المقدسيين، وعقاباً جماعياً لهم، إضافةً إلى «الهدم الذاتي»، ومدى تأثيره السَّلبي في هؤلاء المقدسيين. وتمنح سلطات الاحتلال التراخيص بنسبة أقلَّ من 2% من الطلبات المقدَّمة، ويكون البناء في مناطق بعيدة عن مركز المدينة المحتلة، مؤكِّداً أنَّ المدينة بحاجة إلى 5 آلاف وحدة سكنية سنوياً؛ نتيجة الكثافة السكَّانية والزيادة الطبيعية. ويتهدَّدُ 23 ألف منزلٍ في المدينة خطر الهدم، بحُجَّة البناء غير المرخَّص، في حين تفرِّضُ سلطات الاحتلال مبالغ ماليةً طائلةً على المواطنين، إذا ما تقدَّموا بطلبٍ للحصول على رخصة بناء.

وتُعَدُّ سياسةُ سلطات الاحتلال الإسرائيليِّ في هدم منازل المواطنين، أحدَ أبرز الممارسات اللاإنسانية، والتي بدأت فصولها منذ أن احتلَّت إسرائيل الأراضي الفِلسطِينية

(1) للتفصيل يمكن مراجعة: يوسف رفيق جبارين، التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجية السيطرة والهيمنة، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016. ود. هنيدة غانم، تحويل القدس لأورشليم: عن سياسات التهويد، المحو والاحتلال، مجلة سياسات، العدد 33 لعام 2015.

سنة 1967م كَنَمَطٍ من أنماط العقوبات الجماعية. وقد انتهجت سياسة هدم المنازل بِحُجَجٍ مختلفةٍ، منها: الذرائع الأمنية، أو بدعوى البناء دون ترخيص، أو لمخالفتها سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلية للإسكان، أو قُرب هذه المنازل من المستوطنات، أو لوقوعها بمحاذاة الطرق الالتفافية... الخ. ما زالت سياسة الهدم تتواصل يومياً؛ رغم المناشدات الدولية الداعية إسرائيل إلى وقف سياسة هدم المنازل. وقد دعت السيدة فرحة ليلاني مُقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالسكن اللائق إلى «أنَّ استخدام هدم المنازل، كإجراء عقابيٍّ، هو ببساطة شكلٌ من أشكال العقاب الجماعيِّ، خلافاً للقانون الدوليِّ. وأنه يجب على إسرائيل حالاً ووقف استخدامها هذه الممارسة المدمرة»⁽¹⁾.

كما أنه في العام 2004م، دعا مجلس الأمن الدوليُّ التابع للأمم المتحدة إسرائيل إلى وقف هدم المنازل الفلسطينية وفقاً لقرار رقم 1544/2004، حيث نصَّ القرار على أنَّ مجلس الأمن دعا إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدوليِّ الإنسانيِّ، ولاسيما الالتزام بعدم القيام بهدم المنازل؛ خلافاً لهذا القانون.

وسياسة هدم المنازل والممتلكات العائدة للمواطنين الفلسطينيين، تندرج تحت سياسة التطهير العرقيِّ، وتعدُّ مخالفةً جسيمةً لنصِّ المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م التي تُحرِّم تدمير الممتلكات أيّاً كانت ثابتة أو منقولة... الخ، وانتهاكاً صارخاً لنصِّ المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10/12/1948م، والتي تنصُّ على أنه «لا يجوز تجريد أحدٍ من ملكه تعسفاً»؛ لذا، فإنَّ ما تقوم به إسرائيل من هدم لمنازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في القدس الشرقية، وما يترتَّب عليه من آثارٍ سلبيةٍ يُعدُّ انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدوليِّ الإنسانيِّ، حيث تحاول إسرائيل، من خلال هذه السياسة، تشريد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، وتهجيرهم، وحرمانهم من حقِّهم

(1) خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: استهداف منازل الفلسطينيين بالهدم يجب أن يتوقف. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 12/08/2023):

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/201411/palestinian-homes-must-cess-be-target-un-human-rights-experts-say?LangID=A&NewsID=15340>



الشرعي في العيش بآمن واستقرار. كما تُؤدّي سياسة إلغاء الإقامات إلى تهجير الفلسطينيين قسرياً من القدس، وهو ما يُعدُّ جريمة حرب بموجب «اتفاقية روما» الناظمة لمحكمة الجنايات الدوليّة؛ وانتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة. وبما أنّ سياسة إلغاء الإقامات هي جزءٌ من سياسة شموليّة مُمنهجة تهدف إلى تهجير السكّان الفلسطينيين المحميين، فقد ترقى أيضاً إلى جريمة ضدّ الإنسانية.

فرض العقوبات الجماعيّة، بما في ذلك احتجازُ جثامين الفلسطينيين، والاعتقال التعسفي، والعقاب الجماعي ضدّ الأسرى والأسيرات الفلسطينيين.

جوانبٌ من سياسة إسرائيل في فرض العقوبات الجماعيّة، غير قانونيّة، بما في ذلك احتجازُ جثامين الفلسطينيين، والاعتقال التعسفي، والعقاب الجماعي ضدّ الأسرى والأسيرات الفلسطينيين/ات، والمعتقلين/ات وعائلاتهم/ن، وإلغاء الإقامة الدائمة للمقدسين/ات، كإجراء عقابي، وهدمُ المنازل العقابي. كما أشارت المؤسسات على منهُجّة إسرائيل لمختلف أشكال العقاب الجماعي؛ بهدف الحفاظ على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ولجأت إسرائيل، القوّة القائمة بالاحتلال، للعقاب الجماعي كأداة للهيمنة والسيطرة على الشعب الفلسطيني، فضلاً عن توظيف الذرائع والخطابات الأمنيّة؛ لتبرير سياساتها اللاإنسانيّة. حيثُ، بالرغم من أنّ لجنة حقوق الإنسان، بالأمم المتّحدة أكّدت أنّ حظر العقاب الجماعي غير قابل للانتقاص، حتّى في حالة الطوارئ، ما تزال إسرائيل تستخدم هذه الذرائع والمبررات المزعومة لتبرير سياستها في فرض العقوبات الجماعيّة؛ بهدف عقاب الشعب الفلسطيني، وقمعه، وإخضاعه، وتهجير قسرياً.

وتتعدّد ناذجُ هذا العقاب الجماعي، ولعلّ أبشعها يتمثّل في احتجاز إسرائيل جثامين الشهداء الفلسطينيين، التي استمرت لعقود من الزّمن في احتجاز رفات الفلسطينيين/ات، بشرعيّة محكمة العدل العليا الإسرائيليّة لها، وتأييدها، بما في ذلك شرعيّة استخدام هذه الجثامين كـ«أوراق مساومة» في مفاوضات محتملة. ولا تقل بشاعة ممارسات إسرائيل،

وسياساتها، بحقّ الأسرى والأسيرات والمعتقلين/ات الفلسطينيين/ات وعائلاتهم/ن، حيث إنها تستخدم الاعتقال كأداة للقمع والسيطرة على الشعب الفلسطينيّ، لما يزيد على خمسة عقود، وخاصة حملات الاعتقال الجماعيّ، والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية والإنسانية، ومنع الزيارات العائليّة، ومداومة أقسام الأسرى والأسيرات، والقيود على التعليم، وغيرها من ممارسات العقاب الجماعيّ بحقّ الأسرى والأسيرات الفلسطينيين/ات وعائلاتهم/ن. ويُعدُّ شكل نقل وتهجير السكان على وجه الخصوص -كإجراء عقاب جماعيّ- أحد نماذج تلك الأشكال، علماً بأنّه يُعدُّ بمثابة جريمة حرب، وجريمة ضدّ الإنسانية بموجب اتّفاقيّة جنيف الرابعة في آب/ أغسطس 1949، وبموجب نظام روما الأساس للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

وتستخدّم السلطات الإسرائيليّة التعذيب، والمعاملة القاسية بحقّ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، كجزءٍ من فرضها لنظام فصلٍ عنصريّ استعماريّ استيطانيّ بحقّ الشعب الفلسطينيّ، علماً بأنّ مؤسّسات الدولة الإسرائيليّة تحاول التغطية على جرائم التعذيب، من خلال قيام المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة بتمديد فترات الاحتجاز لتنفيذ تحقيقات إضافية، وتجاهل آثار التعذيب الواضحة على أجساد المعتقلين الفلسطينيين. ولعلّ شكل القوّة الناعمة المتمثّل بالاعتقال الإداريّ الذي تمارسه السلطات الإسرائيليّة، وما يترتّب عليه من آثارٍ نفسيّة، والشعور بالضيق والعجز، يُعدُّ واحداً من تلك الأشكال التي تتبّعها منهجياً سلطات الاحتلال. إذ تعتقل السلطات الإسرائيليّة إدارياً، أي دون محاكمة، 967 فلسطينياً، منهم خمسة أطفال. إلى جانب طرح الحكومة الإسرائيليّة الجديدة مشاريع قوانين متعلّقة بعقوبة الإعدام، وفرض قيودٍ على الرعاية الصحيّة، وتنفيذ اقتحاماتٍ وحشيّةٍ للسجون، وتقليل مدّة الاستحمام للأسرى إلى أربع دقائق فقط. تتجنّب المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة، في كثيرٍ من الأحيان، توثيق حالات التعذيب بحقّ المعتقلين لديها في سجّلات المحكمة، وتعملُ على تمديد فترات احتجازهم؛ لإجراء تحقيقات إضافية. كما تتواطأ الطواقم الطبيّة الإسرائيليّة في التغطية على هذه الجرائم، من خلال إقرارها



بأنَّ المعتقلين والمحتجزين لائقون صحَّياً لخوض التحقيقات، مُتجاهلين آثار التعذيب الواضحة على أجسادهم. وتسعى الحكومة الإسرائيليَّة الجديدة لتنفيذ أجدات عدوانيَّة بحق الأسرى والمعتقلين الفِلسطِينِيِّين وعائلاتهم، والتي تُشكِّل بمُجمَلها انتهاكات جسيمة أخرى بحق الشعب الفِلسطِينِيِّ.

ومن خلال العقاب الجماعيِّ، والتدابير الأخرى للإخضاع والسيطرة، تُواصل إسرائيلُ ترسيخ إستراتيجيَّتها لتجزئة الشعب الفِلسطِينِيِّ، ولعرقلة جهوده في مقاومة المشروع الاستيطانيِّ، والفصل العنصريِّ الإسرائيليِّ، على نحوٍ يضمن حرمانَ حقِّ الفِلسطِينِيِّين/ات في تقرير مصيرهم وحقِّهم/نَّ في العودة. وخدمة لأهدافها الديموغرافية غير القانونيَّة، تقوم سلطات الاحتلال بتهجير أفراد عائلات الفِلسطِينِيِّين/ات، الذين، واللواتي تزعم إسرائيلُ تورُّطهم/نَّ في انتهاكات غير محدَّدة لأنظمة «الأمن» التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيليَّة.

وتُحافظ السلطات الإسرائيليَّة على هيمنتها، وقمعها المأساسين للشعب الفِلسطِينِيِّ، وذلك من خلال استخدامها الممنهجِ القوَّة المفرطة والإعدام خارج نطاق القضاء، فبينما كان عام 2022م، من أكثر الأعوام دُمويَّة للفِلسطِينِيِّين/ات في الضفَّة الغربيَّة، منذ عام 2005م، يُؤشِّر حجم الجرائم التي ترتكبها قوَّات الاحتلال الإسرائيليِّ، منذ بداية عام 2023م، على أنَّ هذا العام يُمكن أن يكون حتَّى أكثر من سيِّئ. إذ قتلت قوَّات الاحتلال الإسرائيليِّ في الضفَّة الغربيَّة، حتى تاريخ 20 آذار/ مارس، 80 فِلسطِينِيًّا منهم 16 طفلاً. إذ قتلت عشرةً منهم خلال هجومٍ عسكريٍّ على مدينة جنين بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير؛ وخمسة خلال هجومٍ عسكريٍّ على مخيم عقبة جبر للاجئين في مدينة أريحا بتاريخ 6 شباط/ فبراير؛ وعشرة آخرين خلال هجومٍ عسكريٍّ على مدينة نابلس بتاريخ 22 شباط/ فبراير. وتسلَّل جنودٌ من قوَّات الاحتلال الإسرائيليِّ، في سيارةٍ مدنيَّة، إلى مركز مدينة جنين، حيث قتلوا أربعة فِلسطِينِيِّين، منهم طفلٌ واحدٌ يبلغ من العمر 14 عامًا. ويظهرُ مقطعٌ فيديو، تناقلته وسائل التواصل الاجتماعيِّ، قيامَ جنديٍّ إسرائيليٍّ بإطلاق

النار مباشرةً على رأس نضال خازم، بينما كان مُصَابًا، ومُلْقَى على الأرض.

8) شرعنة الاضطهاد والتهويد، والإحلال السكانيّ

منذ احتلالها لمدينة القدس، أصدرت إسرائيل عديدًا من القوانين العنصرية، من أبرزها إصدار قانون ضمّ القدس. وصادق الكنيست يوم 7 آذار/ مارس 2018م، بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون يُحوّل وزير داخلية الاحتلال سَحَبَ هُويَاتِ المُقدّسيين بِحُجَّةِ «خرق الأمانة لدولة إسرائيل». وتُطبّق سلطات الاحتلال «قانون الدخول لإسرائيل» (للعام 1952)، على سكاّن القدس، وعُدّوا بموجبه مُقيمين موجودين بتصريح هُويّة تُتيح لهم السكّن والعمل، وذلك على غرار أيّ أجنبيّ مقيم في القدس، ويحمل هذه الهُويّة. وفي العام 1974م صدرت أنظمة تُحكّم مسألة الدخول إلى «إسرائيل»، وكانت المادة الحادية عشرة من هذه الأنظمة، تنصّ على أنّه يكون الشخص خارج «إسرائيل» إذا وُجد خارج حدود دولة «إسرائيل» مدّة سبع سنوات أو أكثر، أو حصل على الإقامة الدائمة والجنسيّة في دولة أخرى، وفَسَّرَت الأجهزة الإسرائيلية هذه المادة بأنّ أيّ مُقدسيّ يُقيم خارج القدس، في الضفّة الغربيّة، أو خارجها، ينطبق عليه هذا التعريف، أيّ إمكان سَحَبِ هُويّته المُقدسيّة. وفي العام 1988م، أُضيف معيارٌ جديدٌ لسحب الهُويّات، يتمثّل فيما سُمّي «مركز الحياة» الذي يكتنّفه كثيرٌ من الغموض في التعريف، حيث يقضي بِسَحَبِ هُويّة المُقدسيّ إذا نُقلَ مركزَ حياته إلى خارج الحدود البلدية للمدينة، بما يشمل الضفّة والقطاع المدّة سبع سنوات؛ وطبّقته بأثر رجعيّ؛ ما عرّض الآلاف منهم إلى خطر سَحَبِ الإقامة الدائمة، وشطب أسمائهم من سجلّات السكاّن، بِحُجَّةِ أنّهم نُقلوا مركز حياتهم إلى خارج المدينة أو البلاد.

وبموجب تلك القوانين تستطيع سلطات الاحتلال في أيّ وقتٍ سَحَبَ هُويّته، ولو كان مواطنًا مقيمًا وعاملًا في المدينة، بناءً على بند قانونيّ إسرائيليّ يُحوّل وزير الداخلية الإسرائيليّ سَحَبَ البِطاقة الدائمة لمن يرى أنّه يُشكّل خطرًا على الدولة وبرؤية خاصّة، إضافةً إلى إقدام إسرائيل على سَحَبِ البِطاقة المُقدسيّة من كلّ شخص يتبيّن أنّه لم يولد



في إسرائيل «سواءً وُلِدَ في الضَّفَّةِ أو خارج البلاد»، حتى إنَّه ذهب إلى أن إسرائيل تطلب من عائلة كلِّ طفلٍ وُلِدَ في المدينة أن تثبت ذلك جينياً وقانونياً. وحَسَبَ «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» في كتاب القدس السنويِّ في حزيران 2022م، لا زالت البيانات عن مصادرة بطاقاتِ الهويَّةِ المقدسيَّةِ وإلغائها، تستند بشكلٍ أساسٍ على ما يتمُّ الإعلانُ عنه رسمياً من خلال وزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي تُشير إلى مصادرة 14,701 بطاقةٍ في الفترة ما بين 1967-2020م، جزءٌ من هذا الرِّقْمِ يُمثِّلُ هويَّاتِ أربابِ الأسرِ، وهذا يعني سَحَبَ هويَّةِ الأفراد المُسجَلين ضمن هويَّةِ ربِّ الأسرة بشكلٍ تلقائيٍّ، وعليه، فإنَّ عدد الأفراد الذين تمَّ سَحَبُ هويَّاتهم أعلى من هذا الرِّقْمِ بكثيرٍ.

ولعلَّ إجراءاتِ سلطات الاحتلالِ التعسُّفيَّةِ بحقِّ المحامي المقدسيِّ المدافع عن حقوق الإنسان صلاح الحموري⁽¹⁾، والمُتمثِّلة بِسَحَبِ هويَّته المقدسيَّةِ بِتُهْمَةِ عدم الولاءِ لدولة الاحتلال استناداً لأدلةٍ سرِّيَّةِ، ولقانونٍ يُحوِّلُ وزير الداخلية سَحَبَ الإقامة من المقدسيين بِحُجَّةِ هذا الادِّعاء، وقامت بترحيله قسراً، وإبعاده بشكلٍ غير قانونيٍّ عن الأرض الفلسطينية المحتلة وَمَسَقِطِ رأسه القدس المحتلة إلى فرنسا، صباح الأحد 18 كانون الأول/ ديسمبر 2022م، تُمثِّلُ أنموذجاً لهذه السياساتِ الموصوفة. ويُعدُّ ما حصلَ مع صلاح العموري، خرقاً جسيماً لقواعد القانون الدوليِّ الإنسانيِّ، والمادَّةُ (49) من اتِّفَاقِيَّةِ جنيف الرابعة، بشأن حماية المدنيين، وقت الحرب للعام 1949م، «يُحظَرُ النقلُ الجبريُّ الجماعيُّ، أو الفرديُّ للأشخاص المحميين، أو نَقْلُهُم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال، أو إلى أراضي أيِّ دولةٍ أخرى، محتلة، أو غير محتلة، أيًّا كانت دواعيه». علاوة على كونِ هذا الإبعادِ يُمثِّلُ جريمةَ حربٍ بموجب المادَّةِ 8 من نظام روما المؤسِّس للمحكمة الجنائيَّة الدولية، ومخالفةً صريحةً للتعليمات الواردة في اتِّفَاقِيَّةِ جنيف الرابعة؛ كونه يجرِّمُ المبعَدَ من حقِّه في أن يُحاكَمَ بصورة قانونيَّةٍ وغير مُتحيِّزة. ولا يندرج الإبعادُ

(1) الهيئة المستقلَّة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، بيان موقف حول قرار الاحتلال إبعاد صلاح الحموري عن مدينة القدس، بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2022.

تحت أيّ إطارٍ قانونيّ، وهو من العقوبات غير المشروعة، وتُعدُّ مسألة الولاء لدولة الاحتلال غير قانونيّة، فقد حطّرت قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ، على السّلطة القائمة بالاحتلال بشكل واضح، مُطالبّة السكّان الواقعيّين تحت احتلالها، بالولاء لها، وفق المادّة (45) من أنظمة لاهاي «حظر إرغام سكّان الأراضي المحتلّة على تقديم الولاء للقوّة المُعادية»، والمادّة 68 (3) من اتّفاقيّة جنيف الرابعة للعام 1949م التي تُؤكّد أنّ المُحتلّين غير مُلزمين بأيّ واجب للولاء نحو الدولة المحتلّة. وسارعت سلطات الاحتلال إلى اتّخاذ عديد من الإجراءات التهويدية، ومن ضمنها سحب هويّات المقدسيّين، مُستندةً في ذلك على سلسلة من الأنظمة والقوانين، والأحكام العنصريّة⁽¹⁾. ويصِفُ الباحث د. وليد سالم بأنّه في فلسطين «تكتسي العنصريّة طابعاً اقتلاعياً إحلالياً مزوجاً بالتوجّه الإباديّ، هذا النموذج لا يزال يشهد حالة الكرّ والفرّ، ولن تُطبّق الصهيونيّة توجّهاتها الإباديّة الاقتلاعيّة دفعةً واحدة، بل بتدرّج، وعلى زمن طويل، تبعاً للخوف من الارتدادات التي ستُسبّبها لجهة اتّساع العوامل الكابحة»⁽²⁾.

يتبع الجزء الثاني...

(1) سحب هويّات المقدسيّين - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. يُنظر الرابط الآتي (تاريخ الزيارة 18 نيسان / أبريل 2023):

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cVvzZia27437135484acVvzZi

(2) د. وليد سالم، الصهيونية بزيها العنصريّ السافر: دوافع وكوايح الإبادة والاقتلاع الإحلالي، مجلّة قضايا إسرائيليّة، العدد التاسع والثمانون، ربيع 2023، السنة الثانية والعشرون، ص 118.